

كما سبق وتحتوز عن نفر بق حصة واحد والثاني
 بالتعديل كارض تختلف قيمة اجزائها بحسب
 قوة ابنت وقربها وتجبر عليها في الظاهر
 ولو استوت قيمة دارين أو حانونين فطلب
 جعل كل لواحد فلا اجبار أو عيب أو تبا
 من نوع اجبر أو نوعين فلا الثالث بالرد
 بان يكون في أحد الجانبين بتمرا وشجر لا يمكن
 قسمته فيرد من يأخذه قسط قيمته ولا
 اجبار فيه وهو يبيع ولكن التعديل على
 المذهب وقسمة الاجراء اقرار في الظاهر
 ويشترط في الرد الرضا بعد خروج القرعة
 ولو تراضيا بقسمة مال اجبار فيه اشترط
 الرضا بعد القرعة في الاصح لقولهما رضينا
 بهذه القسمة أو ما أخرجناه القرعة ولو نبت
 بيعة غلط أو جفى في قسمة اجبار نقضت
 فان لم تكن

فان لم تكن بيعة وادعاه واحد فله تخليص
 شريكه ولو ادعاه في قسمة تراض وقلنا
 هي يبيع فالاصح انه لا أثر للغلط فلا فائدة
 لهذه الدعوى قلت وان قلنا اقرار نقضت
 ان شئت والا فيخلق شريكه والله اعلم ولو
 استحق بعض المقسوم شائعا بطلت فيه
 وفي الباقي خلا فان فرق الصفقة أو من النصيبين
 معين سواء يقينا والابطلت والله اعلم
كتاب الشهادات شرطا للشاهد مسلم
 حر مالك عدل ذمير واة غير متهم وشرط العدل
 اجتناب الكفاية والاصرار على صفة وتحم
 اللعاب بالقرعة على الصحيح وكيرة بشرط
 فان شرط فيه مال من الجانبين فقرار وبيع
 الحد او وساعة وكيرة الغناء بلا آلة وساعة
 وتحم استعمال آلة من شعاب الشربة كطبول

ما قاله في القسمة
 ١٢٤
 حصة داره هذه
 وشركه في شريكه
 عليه في شريكه
 في الباقي خلت
 بالرد
 الحد من ارضه
 من ارضه
 ورسوله وحدثت
 في ارضه
 وحدثت في ارضه
 وحدثت في ارضه